فان قلت قد توعد هذه الخصال في المسلم اجيب بان المراد نفاق العمل لا نفاق الكفر كما ان الايمان يطلق على العمل كما لا عتقاد وقيل المراد من اعتاد ذلك وصار دينه له وقيل المراد التحذير من هذه الخصال التي هي من صفات المنافقين وانها خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافقين ومتخلق باخلاقهم **قوله** من وعد انسانا شيأ اي سر الوعد فهو مفعول مطلق او من العطاء فهو مفعول به **قوله** فينبغي اي يطلب **قوله** ذهب الشافعي وابو حنيفة والجمهور الى انه مستحب الخ قال المهلب اخبار الوعد اما مورد مندوب اليه عند الجميع وليس بفرض لانفاقهم على الموعود لا بضارب عما عدا به الغرما ويعقب الحافظ دعوى الاتفاق على عدم الوجوب بقول النخعي وشعبة حاكمة الى انه واجب وسياتي قريبا الجواب عن قول لانفاقهم على ان الموعود لا يضارب لما وعده **قوله** واركب المكاره كراهة تنزيه شديدة قال الحافظ بن حجر في الفتح قرات بخط ابي رحمه الله في اشكالات على الاذكار لم ير كر جوابا عن الايات والحديث اي التي صدرها الباب وقال الدلالة للوجوب منها تؤيد فكيف حملوه على كراهة التنزيه مع هذا الزجر الشديد الذي لم يرد مثله الا في المحرمات الشديدة التحريم اي من قوله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وخلف الوعد من اية المنافق انتهى قال السخاوي في حزبه المسمى بالمقاصد الحسنة في الوفا بالعهد لم يسرد والدا شيخنا بالبحث في ذلك فقد قال الشيخ تقي الدين السبكي وبناهيك به قول الاصحاب لا يجب الوفا بالشرط مستدل لان ظواهر الايات والسنة تقتضي وجوبه واخلاف الوعد كذب والخلف والكذب لم يامر اخلاق المؤمنين قال ولا اقول بقي دينا حتى يقتضي من كتبه وانما اقول يجب الوفا لتحقيقها للصدق وعدم الاخلاف وتصير الواجبات ثلاثة منها ما هو ثابت في الذمة ويطالب بادائه وهو الدين على يسر وكالاعادة وجبت وممكن منها ومنها ما ثبت في الذمة ولا يجب اداؤه لهذا قلت قال الشيخ تاج الدين السبكي في توشيح التوشيح بعد ان حكى عن الدلائل الكتاب تقتضي وجوب الوفا بالوعد اذكر اني كتبت اليه قاضاه وعدا

يا ماكا في وفا الوعد ما ذهبه ... كما الالهة قد قلت الوفا بجب
كذا تلقيته عنك والحي لم ... يزل الى مثله التلقين ينتسب
يا من له انا كسب وهو لي سبب ... فيما اروم ونعم الوالد الدأب

اشرت الى القاضي القاضي عبد الوهاب في مذهبه الامام مالك رضي الله عنه ويكوني كما له الى قوله صلى الله عليه وسلم وانا لاد كم من كسكم ويكونه سببا الى قوله الفقهاء ان الوالد سبب وجود ولده انتهى قال السخاوي وسلك شيخنا اي الحافظ طريقا اخرى فقال ويظهر لي ان يقال يحرم الاخلاف ولا يجب الوفا اي بانه بالاخلاف وان كان لا يلزم بوفاء لذلك قال قلت ونظير ذلك في الفقه القريب فانها اذا مضت مدة بانه بعد الدفع ولا يلزم به وكحوه قوامه في فاية القول بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة تضعيف العذاب عليهم في الاخرة مع عدم الزامهم بالاتيان بها والله المستعان وقد اسال المهذب الاشنشكالي صاحب الخادم في اخر الهبة فقال فان قيل فيجب الوفا بالعهد الخروج عن الكذب فانه حرام ورد الحرام واجب وقد ذكر الماوردي في الشهادات في الكلام على المروة ان مخالفة الوعد لا تذهب بها الشهادة فالجواب ما قاله الغزالي في الاحياء الاخلاف الوعد انما يكون كذبا اذا لم يكن في عزمه حين الوعد الوفا به اما لو كان عازما عليه ثم بدا له ان لا يفعل فليس بكذب لانه حينئذ اخبار عما في نفسه وكان مطابقا له فيكون صدقا انتهى وفي احياء الغزالي من حقوق المسلمان لا يعد مسلما الا ومفي به والخلاف في الوعد بالخير اما الوعد بالشر فيستحب اخلافه وقد يجب ما لم يترتب على تركه افساده مفسدة انتهى **قوله** وذهب جماعة الى انه واجب خرج البخاري في صحيحه تعليقا الا ابن اشوع قضى بالوعد وكره ذلك عزيمة بن جندب انتهى وقد اسنده وكيع في الغرر من الاخبار الى محمد بن عبيد عن ابيه قضى لما ابن اشوع بعدة وابن اشوع سعيد بن عمرو بن اشوع الهمداني الكوفي القاضي حدث عن الشعبي وقد اتفقا عليه مات في ولاية خالد القسري على العراق وكانت ولايته في سنة خمس ومائة الا ازعزل عنها في سنة عشر ومائة كذا نقله السخاوي عن حفظ الحافظ الدمياطي قال السخاوي وخصه شيخنا يعني الحافظ حيث قال كان قاضي الكوفة في زمن امارة خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة وقال في الفتح وقعت رواية ابن اشوع للوفا بالوعد عن سمرة في تفسير اسحاق بن راهويه قال واراد اسحاق بن ابراهيم هو ابن راهويه نحو حديث ابن اشوع يعني عن سمرة في القول بوجوب الوفا بالوعد لحسن وترجم البخاري برامر بانجاز الوعد قال وفعله اي الامر بانجاز الوعد الحسن وكانه البصري راوي حديث العدة عطية **قوله** احد من ذهب الى هذا المذهب الخ صرح ابن عبد البر ايضا بان المذكور احد من قال به وحكى القول بوجوب الوفا بالوعد عن الامام احمد هذا وقد عد في الزواجر عدم الوفا بالعهد من الكبائر ثم قال وعد منها هو ما وقع في كلام غير واحد لكن منهم من عبر بمامر ومنهم من عبر بخلف الوعد والعدة بان اما تحد ذلك او تعارضا وعلى كل فقد استشكل عدها من الكبائر بانه قد تقرر في مذهبنا ان الوفا بالوعد مندوب لا واجب وفي العهد انه ما اوجبه الله او حرمه وخالفه للندوب جائزة والواجب والحرام تارة يكون كبيرة وتارة يكون صغيرة فكيف يطلق ان عدم الوفا بذلك كبيرة ويجاب بحمل الاول اي الوعد بشاعلى تعارضها على الملتزم بالنذر ونحوه وكون منعه كبيرة ظاهر اذا النذر يسلك به مسلك واجب الشرع وبحمل الثاني على شيء حاصر لا يعد الامر التصريح بهذا وهو ما وقع ثم اراد الخروج عليه بالموجب ولا تاويل لهذه الكبيرة كما يستفاد من الاخبار الصحيحة وهو المراد بانه كذب الصفقة وقد ورد فيه وعيد شديد انتهى باختصار **قوله** قال ابن العربي المالكي وذهب المالكية الخ تتمة قال السخاوي

بفروع